SHIHAB JOURNAL OF HUMANITIES
Volume (2), Issue (2) (JUNE, 2026)
ISSN: 3136-2958

مجلة الشهاب للعلوم الإنسانية
المجلد (2) العدد 2 يونيو 2026
ردمد: 3136-2958

الآثار الاقتصادية والقانونية للقروض والمساعدات الدولية في ضوء القوانين والأعراف الدولية

اسامه مصباح قحاص
باحث\ ديوان المحاسبة الليبي

Economic and Legal Effects of International Loans and Aid in Light of International Law and Customary Norms

Osama Misbah Qahhas
Researcher, Libyan Audit Bureau
Mmfhsh1973@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/06/30 تاريخ المراجعة 2026/07/20 تاريخ القبول:2026/7/28- تاريخ النشر:2026/08/22

الملخص
تتناول هذه الدراسة الآثار الاقتصادية والقانونية المترتبة على القروض والمساعدات الدولية، في ضوء القواعد والمبادئ القانونية والأعراف الدولية المنظمة للعلاقات المالية بين الدول والمؤسسات الدولية والدائنين. وتنبع أهمية الدراسة من تزايد اعتماد العديد من الدول النامية على التمويل الخارجي لتمويل مشروعات التنمية، ومواجهة العجز المالي والأزمات الاقتصادية، في الوقت الذي أصبحت فيه أعباء الدين العام وخدمة الدين من أهم التحديات التي تواجه الاستقرار المالي والتنمية المستدامة. كما تهدف الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني الدولي للقروض والمساعدات، وبيان طبيعة المسؤوليات الواقعة على الدول المقترضة والدائنين، وتحليل الآثار الاقتصادية الإيجابية والسلبية للتمويل الخارجي، مع التركيز على العلاقة بين الاقتراض الدولي والنمو الاقتصادي والاستثمار والدين العام والاستقرار المالي. كما تبحث الدراسة في مبادئ الشفافية، وحسن النية، والمشروعية، والاستدامة، والمساءلة، باعتبارها من أهم المبادئ التي تطورت في إطار الإقراض والاقتراض السيادي المسؤول. وتوصلت الدراسة إلى أن القروض والمساعدات الدولية لا تحمل آثارًا اقتصادية موحدة، وإنما تتوقف نتائجها على طبيعة التمويل وشروطه، ومجالات استخدامه، وكفاءة إدارة الموارد، وقدرة الدولة على تحمل الدين. كما تبين أن القروض الموجهة إلى الاستثمار والإنتاج والبنية الأساسية يمكن أن تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي، في حين أن التوسع غير المنضبط في الاقتراض أو استخدامه في الإنفاق غير المنتج قد يؤدي إلى زيادة الدين وخدمة الدين وتضييق الحيز المالي المتاح للإنفاق التنموي. وتؤكد الدراسة ضرورة تطوير إطار دولي أكثر اتساقًا وفعالية لتعزيز شفافية الدين، والإقراض المسؤول، واستدامة التمويل، مع ضمان احترام السيادة والمصلحة العامة للدول المقترضة.

الكلمات المفتاحية: القروض الدولية، المساعدات الدولية، الدين السيادي، الاستدامة المالية، القانون الدولي، الإقراض المسؤول، الاقتراض المسؤول، التنمية المستدامة.

Abstract
This study examines the economic and legal effects of international loans and aid in light of international legal rules, principles, and customary norms governing financial relations between states, international institutions, and creditors. The importance of the study arises from the increasing reliance of many developing countries on external financing to fund development projects, address fiscal deficits, and respond to economic crises, while public debt and debt-servicing burdens have become major challenges to financial stability and sustainable development.The study aims to analyze the international legal framework governing loans and aid, clarify the responsibilities of sovereign borrowers and creditors, and examine the positive and negative economic effects of external financing, particularly its impact on economic growth, investment, public debt, and financial stability. It also examines the principles of transparency,

good faith, legitimacy, sustainability, and accountability as important principles that have developed within the framework of responsible sovereign lending and borrowing.
The study concludes that international loans and aid do not have uniform economic effects. Their outcomes depend on the nature and conditions of financing, the uses to which funds are put, the efficiency of resource management, and the borrowing country's debt-carrying capacity. Financing directed toward productive investment and infrastructure can contribute to economic growth, whereas excessive borrowing or the use of borrowed resources for non-productive expenditure may increase debt-service burdens and reduce fiscal space for development spending. The study recommends strengthening international mechanisms for debt transparency, responsible lending and borrowing, and sustainable financing while ensuring respect for sovereignty and the public interest of borrowing states.
Keywords: International Loans, International Aid, Sovereign Debt, Fiscal Sustainability, International Law, Responsible Lending, Responsible Borrowing, Sustainable Development.

أولًا: المقدمة

أصبحت القروض والمساعدات الدولية إحدى الأدوات الأساسية في العلاقات الاقتصادية الدولية، لما تؤديه من دور في نقل الموارد المالية من الدول والمؤسسات والجهات المانحة إلى الدول التي تعاني من نقص في الموارد المحلية أو تواجه أزمات اقتصادية ومالية أو تحتاج إلى تمويل مشروعات التنمية. وقد ارتبط تطور التمويل الدولي بتوسع دور المؤسسات المالية الدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، إلى جانب التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف ومصادر التمويل الخاصة. وتكتسب القروض الدولية أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية التي تواجه فجوة بين احتياجاتها الاستثمارية ومواردها المحلية. ويمكن للتمويل الخارجي أن يوفر موارد إضافية لتمويل البنية التحتية والتعليم والصحة والطاقة والنقل والمشروعات الإنتاجية، كما يمكن أن يسهم في دعم الاستقرار الاقتصادي خلال فترات الأزمات. وفي المقابل، فإن الاعتماد المفرط على الاقتراض الخارجي قد يؤدي إلى تراكم الدين العام، وزيادة خدمة الدين، وارتفاع مخاطر التعثر، وانخفاض الموارد المتاحة للإنفاق العام والاستثمار. ومن ثم فإن التأثير الاقتصادي للقروض الدولية لا يتحدد بمجرد حجم التمويل، وإنما يتوقف أيضًا على شروط القرض، وسعر الفائدة، وفترة السماح، ومدة السداد، وطبيعة العملة المقترض بها، ومجالات استخدام التمويل، وقدرة الدولة على إدارة الدين. وقد أدى تزايد أزمات الديون السيادية إلى تطوير مجموعة من المبادئ والممارسات الدولية المتعلقة بالإقراض والاقتراض المسؤول. وتبرز في هذا السياق مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الإقراض والاقتراض السيادي المسؤول، والتي أكدت أن مسؤولية سلامة العملية التمويلية لا تقع على المدين وحده، وإنما تشمل المقرض والمدين معًا، وأن التمويل السيادي ينبغي أن يكون ذا أساس قانوني واقتصادي سليم وشفافًا وقابلًا للاستدامة. كما اتجهت المؤسسات المالية الدولية في السنوات الأخيرة إلى تعزيز شفافية الدين واستدامته، وربط شروط التمويل بمستوى مخاطر الدين وقدرة الدولة على السداد. ويطبق البنك الدولي، من خلال المؤسسة الدولية للتنمية، سياسات تهدف إلى تشجيع التمويل المستدام وتعزيز الشفافية وإدارة الدين والتنسيق بين الدائنين. وفي هذا الإطار تطرح الدراسة تساؤلًا أساسيًا حول مدى قدرة القواعد القانونية والمبادئ والأعراف الدولية القائمة على تحقيق التوازن بين حاجة الدول إلى التمويل الخارجي وبين ضرورة حماية استدامتها المالية والاقتصادية.

ثانيًا: مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في وجود مفارقة بين حاجة الدول، وخاصة الدول النامية، إلى القروض والمساعدات الدولية لتمويل التنمية ومواجهة الأزمات، وبين المخاطر الاقتصادية والقانونية التي قد تنشأ عن سوء إدارة التمويل الخارجي أو عدم ملاءمة شروطه للقدرة المالية للدولة. وعليه تتمثل المشكلة الرئيسة في التساؤل الآتي:

إلى أي مدى تسهم القروض والمساعدات الدولية في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي، وما مدى كفاية القوانين والمبادئ والأعراف الدولية في تنظيمها والحد من مخاطرها؟

ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

ما المقصود بالقروض والمساعدات الدولية، وما أهم أنواعها؟
ما الإطار القانوني الدولي المنظم للقروض والمساعدات؟
ما طبيعة المبادئ والأعراف الدولية المتعلقة بالإقراض والاقتراض السيادي المسؤول؟

ثالثًا: فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها:
"تؤثر القروض والمساعدات الدولية في الأداء الاقتصادي للدول المقترضة تأثيرًا متفاوتًا، ويتوقف اتجاه هذا التأثير على شروط التمويل، وطريقة استخدام الموارد، وكفاءة إدارة الدين، ومدى توافق الاقتراض مع القواعد والمبادئ الدولية المتعلقة بالشفافية والمشروعية والاستدامة."
وتتفرع عنها الفرضيات الآتية:

رابعًا: أهداف الدراسة

1- تحديد مفهوم القروض والمساعدات الدولية وبيان أنواعها.
2- دراسة تطور مبادئ الإقراض والاقتراض السيادي المسؤول.
3- بيان مسؤولية كل من المقرض والدولة المقترضة.
4- دراسة العلاقة بين التمويل الخارجي والدين العام والاستقرار المالي.
5- اقتراح آليات قانونية واقتصادية لتعزيز الاستخدام الرشيد للقروض والمساعدات.

خامسًا: أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من كونها تجمع بين التحليل القانوني والتحليل الاقتصادي لموضوع أصبح من القضايا المركزية في النظام الاقتصادي الدولي. وعلية تتمثل أهميتها في ثلاثة مستويات:

1. الأهمية العلمية

تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العربية المتعلقة بالدين السيادي والتمويل الدولي من خلال الربط بين قواعد القانون الدولي والآثار الاقتصادية للتمويل الخارجي.

2. الأهمية القانونية

توضح الدراسة المبادئ الدولية المتعلقة بالمشروعية والشفافية وحسن النية والاستدامة والمسؤولية المشتركة بين الدائن والمدين.

3. الأهمية الاقتصادية

تساعد الدراسة في فهم الظروف التي يمكن أن تتحول فيها القروض والمساعدات إلى أداة لدعم النمو والتنمية، والظروف التي يمكن أن تصبح فيها مصدرًا لعدم الاستقرار المالي.

سادسًا: منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل القواعد والمبادئ المنظمة للقروض والمساعدات الدولية، وتحليل آثارها الاقتصادية. كما استعانت الدراسة بالمنهج القانوني لتحليل القواعد والمبادئ الدولية ذات الصلة، والمنهج الاقتصادي لتفسير آثار القروض والمساعدات على النمو والاستثمار والدين والاستقرار المالي. وتعتمد الدراسة على مصادر أولية وثانوية، تشمل وثائق الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، إضافة إلى الأدبيات الاقتصادية والقانونية ذات الصلة.

سابعا : الدراسات السابقة

1. دراسة Pattillo, Poirson & Ricci (2002) بعنوان: External Debt and Growth
تناولت الدراسة العلاقة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات لـــ 93 دولة نامية خلال الفترة 1969–1998. وركزت على اختبار ما إذا كان تأثير الدين الخارجي على النمو خطيًا أم غير خطي. توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع مستويات الدين الخارجي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج، وأن الأثر السلبي يصبح أكثر وضوحًا عند ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج أو الصادرات. كما وجدت أن ارتفاع الدين يؤثر سلبًا في كفاءة الاستثمار، وليس فقط في حجمه.

2. دراسة Pattillo, Poirson & Ricci (2004) بعنوان: What Are the Channels Through Which External Debt Affects Growth?
بحثت الدراسة في القنوات التي ينتقل من خلالها أثر الدين الخارجي إلى النمو الاقتصادي، باستخدام بيانات لـــ 61 دولة نامية خلال الفترة 1969–1998. وأظهرت النتائج أن ارتفاع الدين الخارجي يؤثر سلبًا في تراكم رأس المال وفي نمو الإنتاجية

الكلية لعوامل الإنتاج. وقدرت الدراسة أن مضاعفة الدين في الدول مرتفعة المديونية يمكن أن تؤدي إلى انخفاض نمو الناتج بنحو نقطة مئوية تقريبًا، مع اختلاف التأثير بحسب القنوات الاقتصادية.

3. دراسة Reddy & Minoiu (2006) بعنوان: Development Aid and Economic Growth: A Positive Long-run Relation
حللت الدراسة أثر المساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادي في الدول النامية، مع التمييز بين المساعدات ذات الطابع التنموي والمساعدات التي قد تكون مرتبطة بأهداف سياسية أو جيوسياسية. وتوصلت إلى وجود أثر إيجابي للمساعدات التنموية على النمو الاقتصادي طويل الأجل، وأن أثر المساعدات يمكن أن يكون أكثر وضوحًا عندما توجه إلى الأغراض التنموية بدلًا من الأغراض غير الإنتاجية.

4. دراسة UNCTAD حول مبادئ الإقراض والاقتراض السيادي المسؤول (2012) العنوان: Principles on Promoting Responsible Sovereign Lending and Borrowing
تُعد هذه الدراسة/المبادئ من أهم المراجع بالنسبة لموضوع البحث الحالي؛ لأنها تجمع بين المنظور القانوني والاقتصادي لمسألة القروض السيادية. ركزت UNCTAD على أن مسؤولية الاقتراض لا تقع على الدولة المدينة وحدها، وإنما يتحمل المقرض والمقترض مسؤولية عن سلوكهما في عملية التمويل. كما أكدت مبادئ مهمة مثل: الشرعية والمشروعية. الشفافية. حسن النية. الحياد. الاستدامة. المساءلة. التقييم المسبق لقدرة الدولة على تحمل الدين. وتؤكد UNCTAD أن التمويل السيادي المسؤول يمكن أن يدعم النمو والتنمية، بينما قد يؤدي التمويل غير المسؤول إلى آثار سلبية على الدولة والمواطنين والدائنين والاقتصاد الدولي.
5. دراسة Gelpern (2012) بعنوان: Hard, Soft, and Embedded: Implementing Principles on Promoting Responsible Sovereign Lending and Borrowing
ناقشت الدراسة كيفية تحويل مبادئ الإقراض والاقتراض السيادي المسؤول من مجرد مبادئ وإرشادات إلى ممارسات أكثر فاعلية في النظام المالي الدولي. وتبرز أهمية الدراسة في تحليل الفرق بين القواعد القانونية الملزمة وما يعرف بـــ القانون اللين ((Soft Law، وتوضيح كيفية استخدام المبادئ والمعايير الدولية في تنظيم عمليات الاقتراض السيادي. وقد أُدرجت الدراسة ضمن الوثائق المرتبطة بمبادئ UNCTAD للإقراض والاقتراض المسؤول.

ومن هنا يتضح من استعراض الدراسات السابقة وجود ثلاثة اتجاهات رئيسة:
الاتجاه الأول: ركز على الآثار الاقتصادية للدين الخارجي والقروض، وخلص إلى أن القروض يمكن أن تكون أداة لتمويل التنمية، إلا أن ارتفاع مستويات الدين قد يؤدي إلى آثار سلبية على النمو والاستثمار والإنتاجية.
الاتجاه الثاني: تناول المساعدات الدولية وعلاقتها بالنمو والتنمية، وأظهر أن طبيعة المساعدات وأوجه استخدامها تحدد إلى حد كبير أثرها الاقتصادي. وقد وجدت دراسة Reddy وMinoiu أثرًا إيجابيًا للمساعدات التنموية على النمو طويل الأجل.
الاتجاه الثالث: ركز على الجانب القانوني والمؤسسي للإقراض والاقتراض السيادي، وبخاصة مبادئ UNCTAD التي تجمع بين الشرعية والشفافية وحسن النية والاستدامة والمسؤولية المشتركة بين الدائن والمدين.
الفجوة البحثية
رغم أهمية الدراسات السابقة، فإنها غالبًا ما عالجت جانبًا محددًا من الموضوع؛ فالدراسات الاقتصادية ركزت على العلاقة بين الدين أو المساعدات والنمو، بينما ركزت الدراسات القانونية على قواعد ومبادئ الإقراض والاقتراض السيادي.
ومن هنا تتمثل الإضافة العلمية للبحث الحالي في محاولة الجمع بين البعدين الاقتصادي والقانوني في دراسة واحدة، من خلال تحليل: الآثار الاقتصادية للقروض والمساعدات الدولية، إلى جانب الأساس القانوني والأعراف والمبادئ الدولية التي تحكم عمليات الإقراض والاقتراض والمساعدة الدولية. كما يمكن تعزيز أصالة البحث بصورة أكبر من خلال إضافة دراسة تطبيقية على ليبيا؛ إذ يمكن تحليل تطور القروض والمساعدات، وأثرها على الدين العام والإنفاق والاستثمار والاستقرار الاقتصادي، ثم تقييم الإطار القانوني المنظم لها في ليبيا ومدى توافقه مع المبادئ والمعايير الدولية.
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقروض والمساعدات الدولية
المطلب الأول: مفهوم القروض الدولية
وهي تلك المقادير النقدية والأشكال الأخرى للثروة والتي تحصل عليها دولة ما أو مؤسسة أعمال وحتى المؤسسات المالية من الحكومات الأجنبية او المؤسسات المالية الدولية الرسمية والخاصة، وضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان ، ويتضح من ان القروض الدولية تتم عبر الدول وليس محلياً ، كما ينشأ عنها التزامات خارجية على الجهة المستفيدة تتجسد هذه الالتزامات عند

السداد بما يسمى بخدمة الدين Debt Servicing والذي يتضمن مدفوعات أصل الدين ومدفوعات سعر الفائدة المستحقة ضمن الآجال التي يحددها الطرفان المتعاقدان على القرض(worled bankK1990)

ومن أهم الأسـباب التي تدفع الدول إلى الاقتراض من الخارج هو عدم كفاية رأس المال الوطني بتغطية أعباء الدول المالية، أو لسد العجز في ميزان مدفوعاتها، أو غير ذلك.

كما ان القروض الدولية يتم من خلالها تسـهيل المدفوعات الدولية للتجارة الدولية، وكذلك تغطي كل المعاملات المالية الدولية بأجالها المتنوعة، وتغطي كل الالتزامات الناشئة عن التعاملات التجارية بين الدول بما تتضمنه من أدوات مالية وتجارية دولية تسهم بتسهيل المدفوعات الدولية، والمسؤول عن تلك التعاملات المالية المصرفية من ائتمانات وسلف وقروض يكون بالتأكيد المصارف الدولية (عرفان الحسيني)

أنواع القروض الدولية - يمكن تصنيفها إلى الأنواع الآتية: -

أولاً: القروض حسب مصادرها.

1- القروض الرسـمية Official Loans : وتقدمها دول الفائض المالي وكذلك الهيئات الدولية والوكالات الرسـمية، والتي غالباً ما تكون بشروط ميسرة وهي على نوعين هما:-

(أ) القروض الثنـائيـة Bilateral loans : ويتم التعـاقـد عليهـا بين حكومتين أحـدهمـا المـانح للقرض، والآخر الراغـب بالاقتراض، وتسود عملية منح هكذا قروض لاعتبارات الصداقة بين دولتين أو لاعتبارات سياسية، كما كان خلال حقبة الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي في فترة الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن العشرين الماضي، حينها قدمت الولايات المتحدة الكثير من القروض لدول اوروبا الغربية وكذلك لدول آسـيوية لكسـب ودها في المحافل الدولية، وكذلك قدم الاتحاد السوفيتي السابق قروض لدول المنظومة الاشتراكية ودول أوربا الشرقية.

(ب) القروض متعددة الأطراف Multilateral Loas وتضم:-

(1) قروض المؤسسات المالية الدولية والإقليمية وكذلك المحلية، مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والذي يقدم قروض لمعالجة اختلالات موازين المدفوعات والقروض الطارئة للدول الاعضـــاء ، والبنك الدولي (WB) ، والذي يقدم الكثير من القروض للاستثمار وللأعمار لاسيما دول اوربا المتضررة بالحرب العالمية الثانية، وكذلك للبلدان النامية ، والذي يضم مؤسستين هما مؤسسـة التنمية الدولية (IDA) ومؤسسـة التمويل الدولية (IFC)، وأغلب قروضـه متوسطة وطويلة الأجل، وتقدم للأغراض التنموية وبرامج الأنماء، سواء كانت تلك القروض نقدية او على شكل مساعدات فنية، كما أن هناك الكثير من المنظمات المالية الإقليمية التي تنشـئها عدد من الدول في منطقة معينة تهدف إلى تقديم القروض والخبرات لأعضـائها مثل صـندوق النقد العربي (AMF)، والبنك الآسـيوي للتنمية، والبنك الأفريقي للتنمية، والبنك الأوربي، وبنك التنمية الإسـلامي، وغيرها الكثير، كما أن هناك مؤسـسـات مالية قطرية تأسـسـت في اقطار معينة تقدم قروضـاً للغير ولأغراض التنمية ، مثل الصـندوق العراقي للتنمية الخارجية، والبنك السعودي للتنمية، وبنك ابوظبي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي(ماهر شكري واخرون،2004)

(2) القروض التصـديرية Export Gredit : لغرض زيادة صـادراتها إلى بقية دول العالم قامت عدد من الدول ولاسـيما المتقدمة وقسم من الدول الناشئة بتقديم الدعم المالي لصادراتها، ومن خلال منح قروض تصدير قصيرة وطويلة الأجل بأسعار فائدة تقل عن فائدة السوق، كما تقدم ضمان ضد المخاطر غير التجارية (السياسية) التي يتعرض لها تسديد القروض، وهناك مؤسسات تمويلية أنشأتها تلك الدول لتقديم القروض والتسهيلات للدول المستوردة ومنها بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي، وبنك الاستيراد الياباني، ولتزايد المنافسة بين الدول حول هذا النوع من القروض وظهور أثار سلبية على مستوى الاقتصاد العالمي اتفقت تلك الدول ومن خلال منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) على وضع شروط للقروض التصديرية والتقيد بها وبما يخدم جميع الأطراف التصديرية المتنافسة، وتهدف اتفاقية OECD والموقعة من 40 دولة على توحيد شروط التمويل لأي فترة تزيد عن (2سنة) بحيث يبقى التنافس بين الصادرات على اساس السعر النقدي والنوعية دون اي تأثير مالي ، وأهم الشروط هو دفع المستورد 15% من قيمة البضاعة كحد أدنى قبل الشحن، وتم تقسيم دول العالم إلى فئات (متوسطة وقصيرة) وتم تحديد اسعار فائدة أقل وآجال أطول للدول الفقيرة(ماهر،2004)

ثانياً - القروض حسب شروط تقديمها وتضم نوعين هما :

1) القروض الميسرة Soft Loas :- وتصنف بطول فترة استحقاقها

وكذلك وجود فترة سماح، كما تتم بتخفيض الفائدة عليها، وأغلبها قروض رسمية متعددة الأطراف والقروض الحكومية الثنائية.

2) القروض الصـعبة Hard Loans :ـــ وتتسـم بقصـر فترة اسـتحقاقها، وكذلك فترة السـماح ، كما ترتفع الفائدة عليها من المصادر الخاصة.

المطلب الثاني: مفهوم المساعدات الدولية

في العلاقات الدولية، تُعرَف **المساعدة الدولية** وتُسمى أيضًا المساعدات الدولية أو المساعدات الخارجية أو المعونات الخارجية أو المساعدات الاقتصادية، بأنها تحويل طوعي للموارد من دولة إلى أخرى من منظور الحكومات قد تخدم المساعدة الدولية هدفًا واحدًا أو عدة أهداف؛ فقد تُقدَّم بوصفها إشارة إلى الموافقة الدبلوماسية، أو بهدف تعزيز حليف عسكري، أو مكافأة حكومة على اتباع سياسات أو سلوكيات يرغب فيها المانح، أو توسيع التأثير الثقافي للدولة المانحة، أو توفير البنية التحتية التي يحتاج إليها المانح للوصول إلى الموارد في الدولة المتلقية، أو تحقيق أشكال أخرى من الوصول التجاري. وقد تقدم الدول المساعدة لأسباب دبلوماسية أخرى، كما تُعد الأغراض الإنسانية والإيثارية من دوافع تقديم المساعدات الخارجية الخاصة أو الحكومات. وتختلف المعايير المستخدمة لتحديد أنواع التحويلات التي تُصنَّف على أنها «مساعدة» من دولة إلى أخرى كما تشير المساعدات الدولية إلى الموارد المالية أو العينية أو الفنية التي تقدمها دولة أو منظمة أو جهة مانحة إلى دولة أخرى بهدف دعم التنمية أو مواجهة أزمة أو تحسين الخدمات أو تحقيق أهداف إنسانية واجتماعية واقتصادية.(OECD,2021)

الغرض من المساعدات الخارجية

قد تتطلب المساعدات الخارجية نقل المشورة والتدريب المهنيين، أو السلع، أو الموارد المالية. ويمكن أن تأتي الموارد المالية في صورة قروض ميسرة أو منح، مثل ائتمانات التصدير. وتُعدّ المساعدة الإنمائية الرسمية الشكل الأكثر شيوعًا للمساعدات الخارجية، وهي المساعدة المقدمة لدعم التنمية ومكافحة الفقر. المصدر الرئيسي للمساعدة الإنمائية الرسمية هو المنح الثنائية من دولة إلى أخرى، في حين أن بعض التمويل يكون على شكل قروض، وغالباً ما يتم توجيهه من قبل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأجنبية. تقدم الدول أيضاً مساعدات خارجية بهدف تعزيز أمنها. وقد تُستخدم المساعدات الاقتصادية أيضاً لردع الدول الصديقة عن الخضوع لسيطرة حكومات معادية أو دفع مبالغ مالية مقابل حق إنشاء أو استخدام قواعد عسكرية على أراضٍ أجنبية. يمكن استخدام المساعدات الخارجية لتحقيق الأهداف السياسية للحكومة، مما يسمح لها بالحصول على الاعتراف الدبلوماسي، واكتساب الاحترام لدورها في المؤسسات الدولية، أو تحسين إمكانية وصول دبلوماسيتيها إلى الدول الأجنبية. تسعى المساعدات الخارجية أيضاً إلى تعزيز صادرات الدولة ونشر أدبها وثقافتها ودينها. وغالباً ما تقدم الدول مساعدات للتخفيف من المعاناة الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو من صنع الإنسان، كالجفاف والأمراض والنزاعات. كما تُسهم هذه المساعدات في تعزيز الازدهار المستدام، وإنشاء المؤسسات السياسية أو توطيدها، ومعالجة طيف واسع من القضايا العالمية، بما في ذلك السرطان والإرهاب والانتهاكات الأخرى، وتدهور البيئة.

أنواع المساعدات الخارجية

1- **المساعدة المقيدة**

المساعدات المشروطة هي نوع من المساعدات الخارجية التي يجب استثمارها في الدولة المُقدِّمة للدعم أو في مجموعة من الدول المختارة. يمكن لدولة متقدمة أن تُقدِّم قرضًا أو منحة ثنائية لدولة نامية، ولكن يُشترط عليها من قِبَل الحكومة استثمار الأموال في السلع والخدمات المُنتَجة في تلك الدولة.

2- **المساعدة الثنائية**

تُقدّم المساعدات الثنائية مباشرةً من حكومة دولة إلى حكومة دولة أخرى. وتحدث هذه المساعدات عندما تتدفق الأموال من دولة ذات اقتصاد متطور إلى دولة ذات اقتصاد نامٍ. وتُوجّه هذه المساعدات الثنائية وفقًا لمصالح استراتيجية وسياسية وإنسانية، بهدف تعزيز الديمقراطية والنمو الاقتصادي والسلام واستدامة البرامج طويلة الأجل.

3- **المساعدات المتعددة الأطراف**

المساعدات متعددة الأطراف هي الدعم الذي تقدمه عدة دول من خلال تقاسم الأموال مع منظمات أجنبية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي . تُستخدم هذه الأموال للتخفيف من حدة الجوع في الدول النامية. ورغم أن هذا القطاع لا يمثل سوى نسبة ضئيلة من المساعدات المالية التي تقدمها الولايات المتحدة، إلا أن التبرعات التي تقدمها تشكل نسبة كبيرة من الأموال التي تحصل عليها هذه المنظمات.

4- **المساعدات العسكرية**

تسمح المساعدات العسكرية عادةً للدولة المتلقية إما بشراء الأسلحة أو عقود الأمن مباشرة من الولايات المتحدة. وفي حالات أخرى، فإنها في الواقع تبسط الآلية من خلال تمكين الحكومة الفيدرالية من شراء الأسلحة بنفسها وشحنها إلى وسائل النقل العسكرية.

5- مشروع المعونة

تُعرف هذه المساعدة بأنها مساعدة مشروع عندما تُستخدم الأموال لدعم مشروع معين، مثل مستشفى أو مدرسة.

المبحث الثاني: الإطار القانوني الدولي للقروض والمساعدات

يتكون الإطار القانوني الدولي للقروض والمساعدات من مجموعة من المعاهدات الدولية، والاتفاقيات الثنائية، وقواعد المنظمات مالية متعددة الأطراف، والتي تنظم تدفق الأموال بين الدول والمنظمات.

المطلب الأول: مبدأ السيادة

كل دول العالم تختلف بتمتعها بالسيادة لأسباب واعتبارات مختلفة فتنقسم الى **تامة السيادة، ناقصة السيادة**

1. دول تامة السيادة: الدولة التي لا تخضع شؤونها الداخلية والخارجية لسيادة دولة اخرى ورقابتها فهي مستقلة ولا يحد من سلطتها سوى قواعد القانون الدولي العام
2. دول ناقصة السيادة: الدول التي لا تتمتع بكامل حريتها في التصرف بسبب خضوعها وارتباطها بدول اخرى، هذه الدول تتمتع بمركز قانوني لكنها كالقاصر لا تستطيع ادارة شؤونها بنفسها فتؤكل امر ممارسة سيادتها الى دول اجنبية او هيئات دولية. وتتنوع الدول ناقصة السيدة تبعا لطريقة ادارة شؤونها الى ثلاثة انواع:
3. الدول المحمية: الدول التي تضع نفسها بمحض ارادتها او رغم ارادتها تحت حماية دولة اخرى اقوى.
4. الدول الخاضعة لنظام الانتداب: الدول التي تهدف رفع مستوى شعوبها لبلوغ مراتب سامية من التقدم.
5. الدول الخاضعة لنظام الوصاية: بغية تعزيز تقدم شعوبها وتشجيع احترام حقوقها وحرياتها الاساسية وصولا الى توطيد السلم والامن الدوليين بحسب (احمد خلف،2019) من ميثاق الامم المتحدة، يجوز ابرام المعاهدة فيما لو كانت وثيقة التبعية لا تسلبهم هذه السلطة، اما في حالة عدم امتلاكها فلا تملك سلطة ابرام معاهدة من دون الرجوع الى الدولة المشرفة فتتوقف على موافقتها فان اجازتها اصبحت سارية المفعول وان رفضتها عدت باطلة (عبدالستار كامل،2011)

كما تمثل السيادة أحد المبادئ الأساسية في العلاقات الدولية، ويترتب عليها أن تكون الدولة صاحبة الاختصاص في تحديد سياساتها الاقتصادية والمالية، في حدود التزاماتها الدولية. ولا يعني ذلك أن الاقتراض الدولي يقع خارج نطاق التنظيم القانوني، بل إن اتفاقيات القروض تنشئ حقوقًا والتزامات قانونية على أطرافها. ومن هنا تظهر ضرورة التوفيق بين:
سيادة الدولة المقترضة. احترام الالتزامات التعاقدية. حماية المال العام. تحقيق المصلحة العامة. احترام القواعد الدولية.

المطلب الثاني: مبدأ المشروعية

ينبغي أن يكون الاقتراض السيادي مستندًا إلى أساس قانوني صحيح، وأن يتم وفق الإجراءات التي يحددها القانون الداخلي للدولة.
وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة عندما يتعلق الاقتراض بالمال العام أو بضمانات سيادية طويلة الأجل ومن ثم ينبغي أن تخضع عملية الاقتراض إلى: الاختصاص القانوني. الموافقات الرسمية. التوثيق. الإفصاح. الرقابة. تحديد الغرض من التمويل.
وتؤكد مبادئ UNCTAD أن الاتفاقات السيادية ينبغي أن تكون ذات أساس قانوني صحيح وأن تكون شروطها موثقة ومراقبة، وأن مسؤولية العملية التمويلية لا تقع على طرف واحد فقط.

المطلب الثالث: مبدأ الشفافية

تعد الشفافية من أهم المبادئ الحديثة في إدارة الدين السيادي. وتشمل:
الإعلان عن حجم الدين. الإفصاح عن شروط القروض. تحديد الدائنين. نشر أسعار الفائدة. بيان آجال السداد. الإفصاح عن الضمانات الحكومية. توضيح أوجه استخدام القرض.
كما تزداد أهمية هذا المبدأ مع تنوع الدائنين وتعدد مصادر التمويل. وقد جعل البنك الدولي تعزيز شفافية الدين وإدارته أحد المحاور الأساسية لسياسة التمويل الإنمائي المستدام (البنك الدولي،2020)

المطلب الرابع: مبدأ حسن النية

يعد حسن النية من المبادئ الأساسية في تنفيذ الالتزامات الدولية والتعاقدية وفي مجال القروض السيادية، يقتضي حسن النية أن: يقدم المقترض معلومات صحيحة عن وضعه المالي. لا يخفي التزاماته المالية الجوهرية. يلتزم باستخدام القرض وفق الغرض المتفق عليه. يلتزم الدائن بعدم استغلال ضعف المركز المالي للدولة المقترضة بصورة تتعارض مع المبادئ القانونية والاقتصادية السليمة.

وقد أدرجت UNCTAD حسن النية والشفافية والمشروعية والاستدامة ضمن المبادئ الأساسية ذات الصلة بالإقراض والاقتراض السيادي المسؤول.

المبحث الثالث: الإقراض والاقتراض السيادي المسؤول

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية المشتركة

شهدت الأدبيات الدولية تحولًا من النظر إلى أزمة الدين باعتبارها مسؤولية المدين فقط إلى الاعتراف بأن الدائن والمدين يشتركان في مسؤولية تجنب التمويل غير المستدام. وقد أكدت مبادئ UNCTAD أن المقرض والمقترض يتحمل كل منهما مسؤولية عن سلوكه في عملية التمويل، وأنه لا يجوز نقل المسؤولية كاملة إلى الطرف الآخر ويمثل هذا التطور أهمية كبيرة، لأنه يربط المسؤولية القانونية والاقتصادية لكل طرف بقرارات التمويل التي يتخذها.

المطلب الثاني: مسؤولية الدولة المقترضة

تتمثل أهم مسؤوليات الدولة المقترضة في:

تقييم قدرتها على تحمل الدين.

التأكد من مشروعية الاقتراض.

توفير المعلومات المالية الصحيحة.

توجيه التمويل إلى الأغراض المحددة.

إنشاء نظم فعالة لإدارة الدين.

متابعة مخاطر أسعار الفائدة والصرف.

الإفصاح عن الالتزامات المالية.

ويفترض الاقتراض المسؤول ألا تتخذ الدولة قرار الاقتراض اعتمادًا على حاجتها الآنية فقط، وإنما استنادًا إلى تحليل طويل الأجل للاستدامة المالية.

المطلب الثالث: مسؤولية الدائن

تقابل مسؤوليات المقترض مسؤوليات تقع على عاتق الدائن، من أبرزها:

تقييم قدرة الدولة على السداد.

الإفصاح عن شروط التمويل.

تجنب التمويل الذي يؤدي بصورة واضحة إلى تفاقم مخاطر الدين.

مراعاة الغرض التنموي للتمويل.

التعاون في حالات إعادة هيكلة الدين.

تعزيز الشفافية وتبادل المعلومات.

وقد أكدت مبادئ التمويل المستدام لمجموعة البنك الدولي أهمية مراعاة درجة تعرض الدولة لمخاطر الدين عند تحديد حجم التمويل وشروطه، مع إعطاء أولوية أكبر للمنح والتمويل الميسر للدول الأكثر عرضة لمخاطر الدين.

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية للقروض والمساعدات الدولية

المطلب الأول: الآثار الإيجابية

أولًا: تمويل الاستثمار

قد تمكن القروض الدولية الدولة من تنفيذ مشروعات لا تستطيع تمويلها بالكامل من الموارد المحلية وتزداد الفائدة الاقتصادية عندما يوجه التمويل إلى مشروعات تؤدي إلى:

زيادة الإنتاج. خلق فرص العمل. رفع الصادرات. تحسين الإنتاجية. زيادة الإيرادات المستقبلية.

ثانيًا: دعم النمو الاقتصادي

يمكن للإنفاق الاستثماري الممول خارجيًا أن يزيد الطلب الكلي في الأجل القصير، ويرفع القدرة الإنتاجية في الأجل الطويل.
غير أن أثر الاقتراض على النمو يعتمد على جودة الإنفاق وليس على حجم الدين وحده.

ثالثًا: تمويل البنية التحتية

يمكن للقروض والمساعدات أن تسهم في تمويل:
الطرق. الكهرباء. المياه. الاتصالات. الموانئ. التعليم. الصحة.
وتكتسب هذه المشروعات أهمية خاصة في الدول التي تعاني من فجوة كبيرة في رأس المال والبنية التحتية.

رابعًا: مواجهة الأزمات

يمكن أن تؤدي المساعدات والتمويل الخارجي دورًا مهمًا أثناء الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية والأزمات الصحية، من خلال توفير موارد لا تكون متاحة محليًا في الوقت المناسب.

المطلب الثاني: الآثار السلبية

أولًا: تراكم الدين العام

إذا تجاوز الاقتراض قدرة الاقتصاد على توليد الموارد اللازمة للسداد، يتحول التمويل الخارجي من أداة للتنمية إلى مصدر للمخاطر المالية.

ثانيًا: ارتفاع خدمة الدين

يؤدي ارتفاع أصل الدين أو أسعار الفائدة إلى زيادة المدفوعات السنوية، وهو ما قد يؤدي إلى تقليص الموارد المخصصة للصحة والتعليم والاستثمار وتشير المؤسسات الدولية إلى أن ارتفاع أعباء خدمة الدين أصبح تحديًا مهمًا أمام عدد من الدول النامية، خصوصًا مع ارتفاع تكاليف التمويل العالمية.

ثالثًا: مخاطر سعر الصرف

إذا كانت القروض مقومة بعملة أجنبية، فإن انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع القيمة المحلية للالتزامات الخارجية.
وبذلك قد تواجه الدولة ارتفاعًا في عبء الدين حتى دون زيادة حجم القرض نفسه.

رابعًا: تقليص الحيز المالي

قد يؤدي ارتفاع خدمة الدين إلى توجيه جزء أكبر من الإيرادات العامة لسداد الالتزامات الخارجية، مما يقلل الموارد المتاحة للإنفاق التنموي.

خامسًا: مخاطر الاعتماد على التمويل الخارجي

قد يؤدي الاعتماد المفرط على القروض والمساعدات إلى إضعاف الحوافز المتعلقة بتطوير الموارد المحلية، خصوصًا عندما تصبح المساعدات مصدرًا دائمًا لتمويل النفقات العامة.

المبحث الخامس: العلاقة بين القروض الدولية والتنمية المستدامة

لا ينبغي قياس نجاح القروض الدولية بحجم الأموال التي تحصل عليها الدولة، وإنما بقدرتها على تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية مستدامة. كما تعتبر العلاقة بين القروض الدولية والتنمية المستدامة هي علاقة معقدة ومزدوجة، إذ يمكن أن تكون أداة فعالة لتمويل المشروعات التنموية أو سبباً لتفاقم أزمة الديون إذا لم تُدار بحكمة. كما ان هدف كما ان هدف تمويل التنمية المستدامة هو تحفيز البلدان على الاقتراض المستدام وتعزيز التنسيق بين المؤسسة الدولية للتنمية والدائنين الآخرين دعماً لجهود البلدان المستفيدة. ويبني إطار سياسة تمويل التنمية المستدامة على الدروس المستفادة في أثناء تنفيذ سياسة الإقراض غير الميسر، ويتكيف مع الوضع الجديد للديون والدائنين ويمكن تقييم أثر التمويل من خلال مؤشرات مثل:
معدل النمو الاقتصادي. معدل الاستثمار. نمو الناتج المحلي. نمو الصادرات. معدلات البطالة. نسبة الدين إلى الناتج المحلي.
نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات. مستوى الإنفاق الاجتماعي. تطور البنية التحتية.
وتشير الاتجاهات الدولية الحديثة إلى ضرورة مواءمة التمويل مع أهداف التنمية المستدامة، خاصة في ظل ما يصفه تقرير الأمم المتحدة لعام 2026 بضغوط التمويل التي تواجه الدول النامية. ومن ثم فإن التمويل الدولي ينبغي أن يكون جزءًا من استراتيجية تنموية متكاملة، وليس مجرد وسيلة لمعالجة العجز المالي قصير الأجل.

المبحث السادس: تقييم النظام الدولي للإقراض والاقتراض

المطلب الأول: نقاط القوة

يتضمن النظام الدولي الحالي عددًا من العناصر الإيجابية، منها
وجود مؤسسات مالية دولية متخصصة.
تطوير أطر لتحليل استدامة الدين.
تعزيز شفافية الدين.

انتشار مبادئ الإقراض المسؤول.
زيادة الاهتمام بالتمويل الميسر.
تطوير آليات لإعادة هيكلة الديون.
زيادة التنسيق بين الدائنين.
وتشير سياسات المؤسسة الدولية للتنمية إلى اتجاه واضح نحو تعزيز الشفافية واستدامة التمويل والتنسيق بين الدائنين.

المطلب الثاني: أوجه القصور

رغم هذه التطورات، لا تزال هناك تحديات، أهمها:
عدم وجود نظام عالمي موحد وشامل للدين السيادي.
تعدد الدائنين واختلاف القواعد التعاقدية.
تفاوت القدرة التفاوضية بين الدائنين والمدينين.
محدودية بعض المبادئ الدولية من الناحية الإلزامية.
صعوبة إعادة هيكلة بعض الديون.
ضعف شفافية بعض الالتزامات السيادية.
وتوضح UNCTAD أن مبادئ الإقراض والاقتراض المسؤول تمثل في جوهرها مجموعة من أفضل الممارسات والمبادئ التي لا تنشئ، في ذاتها، حقوقًا والتزامات جديدة في القانون الدولي، وإنما تسهم في تنظيم وتوحيد المبادئ القائمة والممارسات السليمة.

المبحث السابع: نحو إطار متكامل للإقراض والاقتراض المسؤول

يمكن تعزيز كفاءة النظام الدولي من خلال مجموعة من الإجراءات:
1. تعزيز الشفافية
ينبغي نشر جميع الالتزامات المالية السيادية الرئيسية، بما في ذلك القروض والضمانات والالتزامات المحتملة.
2. تقييم الاستدامة قبل الاقتراض
ينبغي ألا يتم الحصول على القرض قبل إجراء تقييم اقتصادي وقانوني لمخاطر الدين.

3. ربط التمويل بالمشروعات الإنتاجية
كلما ارتبط القرض بمشروع قادر على زيادة الإنتاج والإيرادات، ارتفعت احتمالات تحقيق أثر اقتصادي إيجابي.
4. زيادة التمويل الميسر
تحتاج الدول ذات المخاطر المرتفعة إلى منح وقروض منخفضة التكلفة بدل التوسع في التمويل التجاري.
5. تعزيز الرقابة الوطنية
ينبغي أن تخضع القروض السيادية للرقابة التشريعية والمالية وفقًا للقانون الوطني.
6. تحسين إدارة الدين
تحتاج الدول إلى استراتيجيات متوسطة وطويلة الأجل لإدارة:
آجال الدين. أسعار الفائدة. العملات. مخاطر إعادة التمويل. الضمانات السيادية.
7. تعزيز التعاون الدولي
ينبغي للدائنين والمؤسسات المالية الدولية تبادل المعلومات والتنسيق بصورة أكبر، خصوصًا عند ظهور مخاطر التعثر.

المبحث الثامن: الحالة الليبية

تكتسب دراسة القروض والمساعدات الدولية في الحالة الليبية أهمية خاصة بالنظر إلى الخصائص الهيكلية للاقتصاد الليبي، وفي مقدمتها الاعتماد الكبير على قطاع النفط، وضعف التنويع الاقتصادي، وعدم استقرار الإيرادات العامة، فضلاً عن الانقسام المؤسسي والسياسي الذي انعكس على إدارة المالية العامة والسياسة الاقتصادية. وقد جعلت هذه العوامل الاقتصاد الليبي أكثر تعرضاً للصدمات الخارجية، ولا سيما تقلبات أسعار النفط والإنتاج النفطي، كما أثرت في قدرة الدولة على وضع وتنفيذ سياسات مالية واقتصادية مستقرة وطويلة الأجل.

المطلب الأول: خصائص الاقتصاد الليبي ((Ahmida, 2011) & (St John 2013) & (Wright, 2022)

أولاً: الاعتماد على النفط

يمثل النفط والغاز الطبيعي الركيزة الأساسية للاقتصاد الليبي ومصدر الجزء الأكبر من إيرادات الدولة وعائداتها من النقد الأجنبي. وقد ترتب على هذا الاعتماد ارتباط الوضع المالي للدولة بدرجة كبيرة بمستويات الإنتاج والتصدير وأسعار النفط في الأسواق الدولية.

ويترتب على الاعتماد الكبير على النفط عدد من الآثار الاقتصادية، من أهمها تعرض الإيرادات العامة للتقلبات الخارجية، وصعوبة المحافظة على استقرار الإنفاق العام في ظل انخفاض أسعار النفط أو تراجع الإنتاج. كما يؤدي ضعف مساهمة القطاعات غير النفطية إلى الحد من قدرة الاقتصاد على خلق مصادر بديلة ومستدامة للدخل.

ومن ثم، فإن اللجوء إلى القروض أو المساعدات الدولية في الاقتصاد الليبي ينبغي ألا ينظر إليه بمعزل عن الطبيعة الريعية للاقتصاد، وإنما يجب تقييمه في إطار قدرة الدولة على تحويل الموارد المالية المتاحة إلى استثمارات إنتاجية تسهم في تنويع مصادر الدخل.

ثانياً: ضعف التنويع الاقتصادي

يعاني الاقتصاد الليبي من محدودية مساهمة القطاعات غير النفطية في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يجعل النمو الاقتصادي والإيرادات العامة مرتبطين بصورة كبيرة بالقطاع النفطي.

ويؤدي ضعف التنويع الاقتصادي إلى زيادة الحاجة إلى الإنفاق الحكومي لتمويل الخدمات العامة والمشروعات الأساسية، في الوقت الذي تظل فيه الإيرادات الحكومية عرضة للتقلب. ولذلك فإن المساعدات الدولية والقروض، إذا ما أحسن توجيهها، يمكن أن تستخدم كأداة لتمويل مشروعات تساعد على تطوير قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات والسياحة والطاقة المتجددة، بما يقلل تدريجياً من الاعتماد على النفط.

ثالثاً: تقلب الإيرادات العامة

ترتبط الإيرادات العامة في ليبيا بدرجة كبيرة بالإيرادات النفطية، ولذلك تتأثر بالتغيرات في أسعار النفط وكميات الإنتاج والتصدير. وتؤدي تقلبات الإيرادات إلى صعوبة التخطيط المالي طويل الأجل، وقد تدفع الدولة إلى زيادة الإنفاق في فترات ارتفاع الإيرادات ثم مواجهة ضغوط مالية عند انخفاضها. ومن هذه الزاوية، فإن أي قروض دولية ينبغي أن تخضع قبل الحصول عليها إلى دراسة دقيقة لقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية، خصوصاً إذا كانت خدمة الدين ستعتمد بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الإيرادات النفطية.

رابعاً: الانقسام المؤسسي

يمثل الانقسام السياسي والمؤسسي أحد أهم العوامل المؤثرة في الاقتصاد الليبي. فقد أدى تعدد مراكز صنع القرار إلى صعوبات في توحيد السياسات المالية وإدارة الموارد العامة. ويؤثر هذا الوضع بصورة مباشرة في فعالية القروض والمساعدات الدولية؛ إذ إن تعدد المؤسسات المعنية بإدارة الموارد قد يؤدي إلى صعوبة تحديد المسؤوليات والرقابة على أوجه الإنفاق، كما قد يضعف القدرة على تقييم النتائج الاقتصادية والاجتماعية للتمويل الخارجي. ولهذا فإن تعزيز الوحدة المؤسسية والحوكمة الرشيدة يعد شرطاً أساسياً لتعظيم الاستفادة من أي تمويل دولي مستقبلي.

خامساً: الإنفاق الحكومي

يشكل الإنفاق الحكومي أحد المكونات الرئيسية للنشاط الاقتصادي الليبي، نظراً لدور الدولة الكبير في الاقتصاد وتقديم الخدمات العامة. غير أن ارتفاع الإنفاق الجاري مقارنة بالإنفاق الاستثماري يمكن أن يحد من الأثر التنموي للموارد العامة، خاصة عندما يوجه جزء كبير منها إلى الأجور والدعم والمصروفات التشغيلية بدلاً من الاستثمار في البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية. ومن هنا، فإن الحصول على قروض أو مساعدات دولية ينبغي أن يرتبط بأولويات إنمائية واضحة، بحيث لا تستخدم الموارد

الخارجية بصورة أساسية لتمويل الإنفاق الجاري، وإنما توجه إلى المشروعات التي تحقق عائداً اقتصادياً واجتماعياً طويل الأجل.

سادساً: مشكلة سعر الصرف

يمثل سعر الصرف أحد أبرز التحديات الاقتصادية في ليبيا، نظراً لارتباطه بالسيولة النقدية، والإيرادات النفطية، والاحتياطيات الأجنبية، والسياسة النقدية والمالية. وقد يؤدي ضعف الاستقرار في سوق الصرف إلى زيادة تكلفة الواردات، والضغط على القوة الشرائية، ورفع مستويات الأسعار. وفي هذا السياق، يمكن للتمويل الخارجي أن يوفر دعماً مؤقتاً للاحتياطيات الأجنبية ويخفف الضغوط على ميزان المدفوعات، إلا أن التمويل وحده لا يمثل حلاً مستداماً لمشكلة سعر الصرف ما لم يصاحبه إصلاح في المالية العامة والسياسة النقدية وزيادة الإنتاج وتنويع الاقتصاد.

المطلب الثاني: الوضع المالي والدين العام في ليبيا

يقتضي تحليل الوضع المالي الليبي التمييز بين **الدين العام التقليدي** وبين أشكال التمويل والالتزامات المالية المحلية التي ظهرت نتيجة الاختلالات المالية والمؤسسية التي مر بها الاقتصاد الليبي. وقد أظهرت تقارير صندوق النقد الدولي اختلافاً في تقييم حجم الدين العام الليبي بحسب التعريف والمنهجية المستخدمة. ففي تقييم سابق، لم يكن وضع ليبيا يتطابق مع نموذج الدين السيادي التقليدي المعروف في الاقتصادات الأخرى، إذ ارتبط جانب من التمويل بالعجز والتمويل المحلي وترتيبات مالية داخلية. أما التقييمات الأحدث فقد استخدمت تعريفاً أوسع للدين العام، وأشارت إلى ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بصورة كبيرة. ولذلك فإن الرقم الوارد في بعض تقارير صندوق النقد الدولي لا ينبغي تفسيره مباشرة باعتباره ديناً خارجياً سيادياً تقليدياً مستحقاً لمقرضين دوليين وتبرز هنا أهمية التمييز بين ثلاثة عناصر(صندوق النقد الدولي،2024)

1. **الدين المحلي والتمويل المحلي** .
2. **القروض الخارجية والالتزامات تجاه المؤسسات والدول الأجنبية** .
3. **المساعدات والمنح الدولية التي لا تمثل بالضرورة ديناً مستحق السداد** .

ويعد هذا التمييز ضرورياً عند تقييم آثار القروض والمساعدات الدولية على الاقتصاد الليبي، لأن الخلط بين هذه العناصر قد يؤدي إلى نتائج غير دقيقة بشأن مستوى المديونية وقدرة الدولة على السداد. ومن الناحية الاقتصادية، فإن ارتفاع الالتزامات المالية للدولة، أياً كان مصدرها، يمكن أن يحد من الحيز المالي المتاح أمام الحكومة في المستقبل إذا ترتب عليه ارتفاع خدمة الدين أو الالتزامات المالية الأخرى. وعليه، فإن إدارة الدين في ليبيا ينبغي أن تقوم على قاعدة أساسية تتمثل في **ربط الاقتراض بالقدرة المستقبلية على السداد وبالعائد الاقتصادي للمشروعات التي يمولها القرض**، وليس بمجرد الحاجة إلى توفير موارد مالية آنية.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية المحتملة للتمويل الدولي على ليبيا (IMF.2026)

يمكن أن يكون للقروض والمساعدات الدولية آثار إيجابية وسلبية على الاقتصاد الليبي، ويتوقف الأثر النهائي على طبيعة التمويل وشروطه وأوجه استخدامه ومستوى الحوكمة والرقابة.

أولاً :أثر التمويل الدولي على النمو الاقتصادي

يمكن للقروض والمساعدات الدولية أن تسهم في زيادة النمو الاقتصادي إذا وجهت إلى قطاعات إنتاجية ومشروعات بنية تحتية ترفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. فتمويل مشروعات الكهرباء والمياه والنقل والاتصالات والتعليم والصحة، على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي إلى تحسين البيئة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية. لكن إذا استخدمت القروض لتمويل الإنفاق الاستهلاكي دون زيادة مقابلة في الإنتاج، فقد يكون أثرها على النمو محدوداً، بل قد تؤدي إلى زيادة الضغوط المالية في المستقبل.

ثانياً: أثر التمويل الدولي على الاستقرار المالي

يمكن للتمويل الخارجي أن يساعد في سد فجوات التمويل وتمويل المشروعات ذات الأولوية، إلا أن الاقتراض يؤدي في المقابل إلى التزام مستقبلي بالسداد. وبالتالي، فإن الأثر المالي للقروض يعتمد على قدرتها على توليد عوائد اقتصادية تتناسب مع تكلفتها. فإذا كانت تكلفة القرض منخفضة وتم توجيهه إلى مشروع منتج، فقد يكون أثره إيجابياً، أما إذا استخدم في تمويل نفقات غير منتجة فقد يؤدي إلى زيادة الأعباء المالية.

ثالثاً: أثر التمويل الدولي على سعر الصرف

يمكن للمساعدات والقروض التي تدخل في صورة نقد أجنبي أن تسهم في زيادة الموارد المتاحة من العملات الأجنبية، الأمر الذي قد يساعد على تخفيف الضغوط على سوق الصرف. غير أن هذا الأثر قد يكون مؤقتاً إذا لم يصاحبه إصلاح هيكلي للاقتصاد. فاستمرار الاعتماد على التمويل الخارجي لتغطية الاختلالات في سوق الصرف لا يعالج الأسباب الأساسية للمشكلة.

رابعاً: أثر التمويل الدولي على التضخم

قد يكون للتمويل الخارجي أثر إيجابي على التضخم عندما يستخدم لزيادة الإنتاج المحلي وتحسين العرض من السلع والخدمات.

وفي المقابل، فإن استخدام الموارد المالية لزيادة الطلب والإنفاق دون زيادة مقابلة في الإنتاج قد يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية، خاصة في اقتصاد يعتمد بصورة كبيرة على الواردات. ومن ثم، فإن تأثير القروض والمساعدات على التضخم يعتمد بدرجة كبيرة على **وجهة الإنفاق** وليس فقط على حجم التمويل.

خامساً: أثر التمويل الدولي على إعادة الإعمار

تعد إعادة الإعمار أحد المجالات التي يمكن أن تحقق فيها المساعدات والقروض الدولية قيمة اقتصادية واجتماعية كبيرة في ليبيا. فتمويل إعادة تأهيل البنية التحتية والمرافق العامة يمكن أن يسهم في تحسين الخدمات الأساسية، ورفع الإنتاجية، وخلق فرص عمل، وتشجيع الاستثمار الخاص. غير أن نجاح ذلك يتطلب وجود خطط وطنية واضحة، وأولويات محددة، وآليات رقابة تضمن عدم تسرب الموارد أو استخدامها في مشروعات منخفضة الجدوى.

المبحث التاسع: التقييم القانوني والاقتصادي للحالة الليبية (البنك الدولي، وزارة الاقتصاد، 2026)

بعد دراسة الآثار الاقتصادية المحتملة للقروض والمساعدات الدولية، تبرز الحاجة إلى تقييم الإطار القانوني والمؤسسي الذي يحكم تعامل ليبيا مع هذه الموارد، ومدى توافقها مع مبادئ القانون الدولي والتشريعات الوطنية.

المطلب الأول: مدى توافق التمويل الدولي مع السيادة الليبية

تعد السيادة الوطنية من المبادئ الأساسية في القانون الدولي، ولذلك فإن حصول الدولة على قرض أو مساعدة دولية لا يعني في الأصل تخليها عن سيادتها، وإنما ينشئ علاقة قانونية ومالية تحكمها الاتفاقيات المبرمة بين الأطراف. غير أن الإشكالية تظهر عندما تتضمن اتفاقيات القروض أو المساعدات شروطاً قد تؤثر في السياسات الاقتصادية أو المالية للدولة المستفيدة. ومن هنا ينبغي أن تخضع شروط التمويل الدولي لمجموعة من الضوابط، أهمها

1- **احترام السيادة الوطنية**

يجب ألا يؤدي التمويل الدولي إلى فرض سياسات تمس الاختصاصات السيادية للدولة بصورة تتجاوز ما تم الاتفاق عليه قانوناً.

2- **حماية المصلحة الاقتصادية الوطنية**

ينبغي تقييم أي قرض أو مساعدة وفقاً للعائد المتوقع منها مقارنة بالتكاليف والالتزامات التي تترتب عليها.

3- **توافق الاتفاقيات مع التشريعات الوطنية**

ينبغي التأكد من استيفاء اتفاقيات التمويل للإجراءات القانونية والدستورية اللازمة داخل الدولة.

4- احترام الالتزامات الدولية

يجب أن تتوافق الاتفاقيات المتعلقة بالقروض والمساعدات مع الالتزامات الدولية التي تكون ليبيا طرفاً فيها. وعليه، فإن معيار المشروعية لا ينبغي أن يقتصر على وجود اتفاق مكتوب، بل يجب أن يمتد إلى **طريقة إبرامه وتنفيذه ومضمونه والآثار التي تترتب عليه**.

المطلب الثاني: الشفافية والرقابة على القروض والمساعدات

تمثل الشفافية والمساءلة أحد أهم الشروط لضمان تحقيق القروض والمساعدات الدولية لأهدافها الاقتصادية.

وفي الحالة الليبية تزداد أهمية هذا الجانب بسبب تعدد المؤسسات وتحديات إدارة المالية العامة (شبكة المنظمات العربية الغير حكومية،2020)

أولاً: الرقابة التشريعية

تتمثل الرقابة التشريعية في إخضاع الاتفاقيات المالية المهمة للإجراءات القانونية اللازمة، وضمان اطلاع السلطة التشريعية على الالتزامات المالية التي تتحملها الدولة. وتكمن أهمية هذه الرقابة في منع اتخاذ قرارات الاقتراض بعيداً عن الإطار المؤسسي، وضمان توافقها مع الأولويات الوطنية.

ثانياً: الرقابة المالية

تتولى الأجهزة الرقابية والمالية متابعة تحصيل الموارد وإنفاقها، والتأكد من توجيه القروض والمساعدات إلى الأغراض المحددة لها. وتزداد أهمية الرقابة المالية عندما تكون المساعدات أو القروض مخصصة لمشروعات محددة، إذ يجب التأكد من أن الأموال لم تستخدم في أغراض أخرى.

ثالثاً: الرقابة القضائية

تساهم الرقابة القضائية في ضمان احترام القواعد القانونية المتعلقة بإبرام وتنفيذ الاتفاقيات، وفي معالجة المنازعات التي قد تنشأ بين الدولة والجهات الممولة وفقاً للقانون المختص وآليات تسوية المنازعات المتفق عليها.

رابعاً: دور الأجهزة الرقابية

تتطلب إدارة التمويل الدولي وجود أجهزة رقابية مستقلة وفعالة تستطيع متابعة:

- حجم القروض والمساعدات .
- الجهات المستفيدة .
- أوجه الإنفاق .
- الالتزامات المستقبلية .
- النتائج الاقتصادية للمشروعات .
- مدى الالتزام بشروط الاتفاقيات .

خامساً: نشر البيانات المالية

تعد إتاحة المعلومات المتعلقة بالقروض والمساعدات من أهم عناصر الشفافية. وينبغي أن تتضمن البيانات المنشورة، بقدر مناسب:

- قيمة القرض أو المنحة .
- الجهة المانحة .
- مدة القرض .
- تكلفة التمويل .
- فترة السماح .
- جدول السداد .
- الغرض من التمويل .
- الجهة المنفذة .
- النتائج المتحققة .

ومن شأن ذلك أن يسمح للباحثين والجهات الرقابية والمجتمع بتقييم مدى فاعلية التمويل الدولي.

سادساً: مكافحة الفساد

يمثل الفساد أحد أهم المخاطر التي يمكن أن تقلل من الآثار التنموية للقروض والمساعدات. فحتى عندما تكون شروط القرض ميسرة ومناسبة اقتصادياً، فإن ضعف الرقابة أو سوء الإدارة يمكن أن يؤدي إلى انخفاض العائد الحقيقي للتمويل. لذلك فإن

مكافحة الفساد ينبغي أن تكون جزءاً من منظومة إدارة التمويل الدولي، من خلال تعزيز الإفصاح، والمشتريات العامة الشفافة، والتدقيق المالي، وتحديد المسؤوليات المؤسسية.

المطلب الثالث: التقييم الاقتصادي والقانوني الشامل للحالة الليبية

يمكن القول إن المشكلة الأساسية في ليبيا لا تتمثل فقط في **الحصول على التمويل الدولي**، وإنما في **كيفية إدارة هذا التمويل وتوظيفه ضمن استراتيجية اقتصادية وقانونية متكاملة**. ومن الناحية الاقتصادية، ينبغي أن تكون الأولوية للتمويل الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية وتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. ومن الناحية القانونية، ينبغي أن تخضع القروض والمساعدات لاتفاقيات واضحة تحدد حقوق والتزامات الأطراف، وآليات الرقابة والتنفيذ، وتسوية المنازعات، مع ضمان توافقها مع التشريعات الوطنية والالتزامات الدولية. وبذلك يمكن وضع معيار متكامل لتقييم أي قرض أو مساعدة دولية لليبيا يقوم على خمسة عناصر: **المشروعية القانونية** ← **الشفافية** ← **الجدوى الاقتصادية** ← **الاستدامة المالية** ← **الأثر التنموي.** ويُعد هذا الإطار أكثر ملاءمة للحالة الليبية من الاقتصار على قياس حجم التمويل، لأن ارتفاع قيمة القروض أو المساعدات لا يعني بالضرورة ارتفاع منافعها الاقتصادية.

النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

1- تمثل القروض والمساعدات الدولية أدوات مهمة لتمويل التنمية ومواجهة الأزمات الاقتصادية.
2- لا يمكن اعتبار القروض الدولية ذات أثر إيجابي أو سلبي بصورة مطلقة؛ إذ يتوقف أثرها على شروطها وأوجه استخدامها وقدرة الدولة على السداد.
3- أن التوسع في الاقتراض الخارجي دون دراسة القدرة على السداد والعائد الاقتصادي للمشروعات قد يؤدي إلى زيادة الأعباء المالية المستقبلية. ولذلك فإن السياسة المثلى لليبيا لا تتمثل **في** زيادة حجم القروض والمساعدات، **وإنما في** تعظيم العائد التنموي والقانوني والاقتصادي لكل مورد مالي يتم الحصول عليه.
4- يؤدي الاقتراض غير المنضبط إلى زيادة الدين العام وخدمة الدين والمخاطر المالية.
5- تشكل مخاطر سعر الصرف أحد أهم المخاطر المرتبطة بالقروض الخارجية المقومة بالعملات الأجنبية.
6- أصبحت الشفافية واستدامة الدين من المبادئ الأساسية في إدارة التمويل السيادي.
7- تطورت على المستوى الدولي مجموعة من المبادئ المتعلقة بالإقراض والاقتراض المسؤول. تتجه المؤسسات المالية الدولية إلى ربط شروط التمويل بمستوى مخاطر الدين وقدرة الدولة على التحمل.
8- لا تزال المبادئ الدولية المتعلقة بالإقراض المسؤول تعاني من محدودية الإلزام القانوني المباشر.
9- تتطلب معالجة أزمات الدين تعاونًا أكبر بين الدول المقترضة والدائنين والمؤسسات المالية الدولية.
10- أن القروض والمساعدات الدولية يمكن أن تمثل أداة مهمة لدعم الاقتصاد الليبي وتمويل إعادة الإعمار وتنويع مصادر الدخل، إلا أن فعاليتها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار المؤسسي والحوكمة والشفافية، وبمدى توجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية.

التوصيات

استنادًا إلى النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يأتي:

1- وضع قواعد وطنية واضحة تنظم الاقتراض الخارجي وتحدد الجهات المختصة بالموافقة عليه.
2- إجراء تقييم اقتصادي وقانوني شامل قبل إبرام أي اتفاقية قرض.
3- اعتماد تحليل دوري لاستدامة الدين العام.
4- توجيه القروض الخارجية إلى الاستثمارات والمشروعات الإنتاجية.
5- إعطاء الأولوية للمنح والقروض الميسرة للدول التي تعاني من ارتفاع مخاطر الدين.
6- تعزيز الشفافية والإفصاح عن جميع القروض والضمانات الحكومية.
7- تطوير نظم إدارة الدين العام.
8- إخضاع اتفاقيات القروض للرقابة المالية والتشريعية.
9- تطوير آليات دولية أكثر فاعلية لإعادة هيكلة الديون السيادية.
10- تعزيز مسؤولية الدائنين في تقييم قدرة الدول على تحمل الديون قبل منح التمويل.
11- تطوير مبادئ الإقراض والاقتراض المسؤول تدريجيًا نحو قواعد أكثر اتساقًا وإلزامًا.
12- ربط المساعدات والقروض بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل بدل استخدامها بصورة أساسية لتمويل النفقات الجارية.
13- تعزيز التعاون الدولي في مجال تبادل بيانات الدين السيادي.

14- إعطاء الأولوية للمشروعات التي تولد إيرادات أو توفر قدرة إنتاجية مستقبلية تساعد على خدمة الدين.
15- تحقيق التوازن بين حماية حقوق الدائنين وحماية المصلحة العامة للدولة المقترضة.

المراجع

1- Pattillo, C., Poirson, H., & Ricci, L. (2002). External Debt and Growth. IMF Working Paper 02/69.
2- Pattillo, C., Poirson, H., & Ricci, L. (2004). What Are the Channels Through Which External Debt Affects Growth? IMF Working Paper 04/15.
3- Reddy, S. G., & Minoiu, C. (2006). Development Aid and Economic Growth: A Positive Long-run Relation. UN DESA Working Paper No. 29.
4- UNCTAD. (2012). Principles on Promoting Responsible Sovereign Lending and Borrowing
5- Gelpern, A. (2012). Hard, Soft, and Embedded: Implementing Principles on Promoting Responsible Sovereign Lending and Borrowing. UNCTAD.
6- UNCTAD. (2015). Roadmap and Guide to Sovereign Debt Workout Mechanisms.
7- Official development assistance – definition and coverage - OECD". *www.oecd.org*.2021.
8- orld Bank,world Debt Tables, External Debt of Developing countries, country Tables, Vol. 2, 1981-1990, Washington P-viii.
9- resistance. Ahmida, A. A. (2011). The making of modern Libya: state formation, colonization, and State University of New York Press.

9- د. عرفان على الحسيني، مصدر سابق، ص 71-73.
10- د. ماهر كنج شكري ومروان عوض ، المالية الدولية، دار صفاء للطباعة، عمان، 2004، ص 144-149.
11- حمد خلف حسين، المالية العامة من منظور قانوني، المؤسسة الحديثة للكتاب والنشر، 2019.
12- عبدالستار كامل نصار، دور القانون الدولي العام في النظام الاقتصادي العالمي الجديد،ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2011.